

تقارير

# مصر في السياسة الخارجية التركية .. واقع ما بعد الثورة والآفاق المستقبلية

علي حسين باكير\*



تشهد العلاقات الثنائية التركية-المصرية انفتاحاً غير مسبوق على مختلف المستويات وبشكل متزامن لاسيما بعد الثورة المصرية، وهو ما يحمل معه عدداً من التساؤلات حول مغزى هذه العلاقة: كيف يرى الأتراك مصر ما بعد الثورة؟ وما هي الملفات المشتركة التي يمكن بناء المصالح الثنائية للبلدين عليها؟ وما هي التحديات المستقبلية المنتظرة لهذه العلاقة؟ وما هو الشكل الذي ستأخذه؟



## الرؤية التركية لمصر ما بعد الثورة

تحتل مصر أهمية كبرى في أجندـة السياسـة الخارجـية التركـية منذ وصول حـزب "العدـالة والتنـمية" إلى الحكم العام 2002، لكن الحـساسـيـة التي كانت سـائـدة بين نظام حـسـني مـبارـك وبين الـحـكـومـة التركـية، جـعلـتـ الأخيرة تـتـحرـك بـبطـء وـحـذـرـ في المـلـفـاتـ المرـتـبـطـةـ بمـصـرـ بشـكـلـ أوـ بـأـخـرـ، خـوـفاـ منـ أنـ تـعـكـسـ صـورـةـ غـيرـ صـحـيـحةـ عنـ تـنـافـسـ نـفـوذـ بـيـنـ الـبـلـدـيـنـ يـؤـدـيـ إـلـىـ اـصـطـدامـ فـيـ النـهاـيـةـ.

لكـنـ معـ اـنـدـلاـعـ الثـورـةـ المـصـرـيـةـ وـتـبـدـلـ الـأـوضـاعـ الدـاخـلـيـةـ فيـ مـصـرـ وـاسـتـلامـ قـيـادـةـ جـديـدةـ لـلـحـكـمـ، خـرـجـتـ أـنـقـرـةـ عنـ تـحـفـظـاتـهاـ إـزـاءـ رـفـعـ مـسـتـوىـ الـعـلـاقـاتـ الـثـانـيـةـ بـيـنـ الـبـلـدـيـنـ، وـتـمـ كـسـرـ حـاجـزـ الـحـسـاسـيـةـ المـتـبـادـلـ بـيـنـ الـطـرـفـيـنـ. وـتـرـىـ الـحـكـومـةـ التركـيةـ أـنـ رـفـعـ مـسـتـوىـ الـتـعـاوـنـ وـالـتـنـسـيقـ معـ مـصـرـ إـلـىـ مـسـتـوىـ الشـراـكـةـ الإـسـتـراتـيـجـيـةـ أـصـبـحـ وـاجـباـ، بـعـدـماـ كـانـ ضـرـورـةـ فـيـ الـمـرـحـلـةـ السـابـقـةـ، خـاصـةـ فـيـ ظـلـ التـحـديـاتـ الإـقـلـيمـيـةـ المـتـزاـيدـةـ لـلـطـرـفـيـنـ. هـذـهـ الرـوـيـةـ لـاـ تـأـتـيـ مـنـ فـرـاغـ؛ إـذـ يـنـظـرـ الأـتـرـاكـ إـلـىـ مـصـرـ عـلـىـ أـنـهـاـ "ـدـوـلـةـ"ـ بـالـمـعـنـىـ الـحـضـارـيـ وـالـتـارـيـخـيـ، وـأـنـ مـفـهـومـ الـدـوـلـةـ رـاسـخـ وـتـارـيـخـيـ فـيـهـاـ، وـهـوـ أـمـرـ يـتـمـعـ بـهـ عـدـدـ قـلـيلـ مـنـ الـدـوـلـ فـيـ مـنـطـقـةـ الـشـرـقـ الـأـوـسـطـ الـتـيـ يـغـلـبـ عـلـىـ مـعـظـمـهـاـ الـولـادـةـ الـحـدـيثـةـ.

لـقدـ أـعـادـتـ الثـورـةـ المـصـرـيـةـ الـاعـتـارـ لـهـاـ الـبـعـدـ الـذـيـ أـصـبـحـ عـالـمـاـ مـسـاعـداـ عـلـىـ تـطـوـيرـ عـلـاقـاتـ مـؤـسـسـاتـيـةـ مـتـيـنةـ بـشـكـلـ يـتـيجـ تـغـيـيرـ شـكـلـ وـمـضـمـونـ الـعـلـاقـاتـ الـثـانـيـةـ مـنـ جـهـةـ، وـيـعـيدـ صـيـاغـةـ قـوـاعـدـ الـلـعـبـةـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ مـنـ جـهـةـ أـخـرـىـ، خـاصـةـ فـيـ ظـلـ التـنـاعـمـ الـمـوـجـودـ بـيـنـ الـبـلـدـيـنـ عـلـىـ مـسـتـوىـ مـلـفـاتـ السـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ وـالـمـوـاـقـفـ مـنـ مـخـلـفـ الـقـضـيـاـ الـمـصـيـرـيـةـ بـالـنـسـبـةـ الـمـنـطـقـةـ وـالـتـيـ مـاـ كـانـتـ لـتـمـ بـهـاـ الشـكـلـ فـيـ ظـلـ وـجـودـ النـظـامـ الـقـدـيمـ فـيـ مـصـرـ، وـمـنـهـاـ:

- **الموقف من إسرائيل:** كـلاـ الـبـلـدـيـنـ يـدـعـمـانـ مـبـادـرـةـ سـلامـ عـادـلـ وـشـامـلـ تـتـضـمـنـ إـعادـةـ إـسـرـائـيلـ لـلـأـرـاضـيـ الـعـرـبـيـةـ الـمـحـتـلـةـ عـاـمـ 1967ـ، وـإـنشـاءـ دـوـلـةـ فـلـسـطـينـ الـمـسـتـقـلـةـ ذاتـ السـيـادـةـ وـعـاصـمـتـهاـ الـقـدـسـ الـشـرـقـيـةـ، عـلـىـ أـنـ تـكـونـ إـسـرـائـيلـ دـوـلـةـ تـحـتـ القـانـونـ وـلـيـسـ فـوـقـهـ، وـهـوـ مـاـ يـتـطـلـبـ ضـمـانـاتـ مـنـ الـمـجـتمـعـ الـدـولـيـ حـيـالـ أـيـ التـزـامـ إـسـرـائـيلـيـ فـيـ ظـلـ الـخـرـقـ الدـائـمـ لـلـقـانـونـ الـدـولـيـ عـبـرـ الـاحتـلـالـ وـالـاستـيطـانـ. هـذـهـ المـوـقـفـ لـمـ يـكـنـ مـنـ الـمـمـكـنـ الـاعـتمـادـ فـيـ عـلـىـ

مصر قوية، دون أن يكون القرار فيها لقيادة جديدة منتخبة من الشعب، على عكس نظام مبارك الذي كان ضعيفاً في مواجهة إسرائيل.

- **الموقف من النزاع الداخلي الفلسطيني:** كلا البلدين يدعمان جهود المصالحة الفلسطينية ويعتبرانها جزءاً أساسياً من موقف فلسطيني أكبر وأوسع في مواجهة العدوان الإسرائيلي، لذلك هما على علاقة متوازنة مع الطرفين (السياسي والعسكري) طالما أنه يأتي في إطار المصالح الفلسطينية العليا؛ إذ تدعم الدولتان موقف المقاومة الفلسطينية في حقها المشروع للدفاع عن النفس وتحرير الأرضي المحتلة، كما تدعمان السلطة الوطنية الفلسطينية في خياراتها المتعلقة بنفس المضمون، وأخرها دعم حصول فلسطين على مقعد دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة وهو ما تم.
- **الموقف من العراق وسوريا:** كلا البلدين يدعمان وحدة وسيادة واستقلال العراق، وكلاهما يبذل ما استطاع من جهود لإنهاء الأزمة السورية، وكلاهما طالب الأسد بالرحيل لوقف التزيف الذي يجري في سوريا، وكلاهما حاول إقامة إيران بالطرق الدبلوماسية تغيير موقفها السلبي من الشعب السوري، وكلاهما سعى لمساعدة اللاجئين والمعارضين. فمصر وتركيا تعتبران المقر الأكثر اكتظاظاً بالمعارضين السوريين، فقد كانت إسطنبول -وما زالت- كما القاهرة الآن مقراً للمعارضة السورية.
- **الموقف من قضية الانتشار النووي:** ترفض الدولتان الانتشار النووي في الشرق الأوسط وتدعيم المبادرات التي تفضي إلى شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية بالإضافة إلى إخضاع كل المنشآت والنشاطات النووية في المنطقة بما فيه الإسرائيلية إلى التفتيش.

إضافة إلى ذلك، فإن كلا الدولتين حريصتان على ضمان أمن واستقرار المنطقة، وعلى رفع مستوى التعاون والتنسيق مع مختلف اللاعبين، والانتقال بالمنطقة من الإدارة الدولية إلى الإدارة الإقليمية التي تلتقي فيها إرادات ومشاريع الدول الإقليمية الكبرى على تحقيق المصالح المشتركة لدول المنطقة.

## العلاقات الثانية: تكامل أم تنافس إقليمي؟

الالتقاء في أجندـة السياسـة الخارجـية للبلـدين والرؤـية المشـترـكة بينـهما لم تـكن العـامل الوحـيد الـذي يـعكس أهمـية هـذه العلاقة في مرحلة ما بـعد الثـورة، وإـمكانـية الاستـثـمار فيها لما فيه مـصلـحة الـطـرفـين وبـما يـخدم المـنـطـقة في ظـلـ الثـورـات العـربـية. عـددـ منـ المؤـشرـاتـ الآـخـرىـ أـكـدـ عـلـىـ هـذـاـ المنـحـىـ،ـ منهاـ:

### الزيارات المتبادلة

الزيارات المتبادلة السريعة والمنتـاليةـ للمـسـؤولـينـ الـقيـاديـينـ فيـ الصـفـ الأولـ منـ الـطـرفـينـ تـعدـ مؤـشـراـ آخرـ أيضـاـ علىـ مدىـ الجـديـةـ الـتيـ يـولـيـهاـ الأـتـراكـ للـعـلاقـةـ معـ مصرـ خـاصـةـ فيـ هـذـهـ المـرـحلـةـ.ـ فـفيـ مـارـسـ/ـآـذـارـ مـنـ الـعـامـ 2011ـ،ـ وبـعـدـ أـقـلـ مـنـ شـهـرـ علىـ الإـطـاحـةـ بمـبارـكـ تـوجـهـ الرـئـيسـ التـرـكـيـ عبدـ اللهـ غـولـ إـلـىـ مـصـرـ لـإـبـادـهـ التـضـامـنـ وـالـدـعـمـ ليـكـونـ بـذـلـكـ أـوـلـ رـئـيسـ دـولـةـ يـزـورـ مـصـرـ بـعـدـ الثـورـةـ.

ثم تالت بعدها الزيارات مع وصول رئيس الحكومة التركية إلى القاهرة في سبتمبر/أيلول 2011 لمدة ثلاثة أيام تم خلالها إبداء الرغبة من الدولتين في التعاون على نطاق واسع. وفي أواخر سبتمبر/أيلول من العام 2012، زار الرئيس المصري تركي وشارك في مؤتمر الحزب الحاكم السنوي حيث ألقى كلمة، والتقي نظيره التركي ورئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان الذي قام بدوره بزيارة مصر في 17 و18 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 مع وفد يضم 10 وزراء و60 حكومياً وأكثر من 200 رجل أعمال حيث تم التوقيع على 27 اتفاقية اقتصادية ثنائية.

## التعاون الاقتصادي

في العام 2007، بلغ التبادل التجاري بين الطرفين حوالي 500 مليون دولار، وهو رقم هزيل جدًا مقارنة بما لدى الطرفين من إمكانيات تعاون متبادل. أما اليوم فيبلغ حجم التبادل التجاري بينهما قرابة 5 مليارات دولار مع توافق على مضاعفته إلى 10 مليارات دولار خلال السنوات القليلة القادمة.

على صعيد الاستثمارات، لم يكن لحجم الاستثمارات التركية في مصر أية قيمة على الإطلاق، أما اليوم فتبلغ حوالي 1.5 مليار دولار، وهناك أكثر من 300 شركة تركية توفر فرص عمل لخمسين ألف مصرى في حوالي 100 مصنع، ناهيك عن 7000 مصنع ومنتج تركي يتعاملون مع مصر، علماً بأن الطرفين اتفقا على رفع قيمة هذه الاستثمارات إلى 5 مليارات دولار.

### حجم التبادل التجاري بين تركيا ومصر (مليون دولار أمريكي)

*2012	2011	2010	2009	
3,112,940	2,759,311	2,250,577	2,599,030	الصادرات التركية لمصر
1,097,660	1,382,216	926,476	641,552	الواردات التركية من مصر
4,21,600	4,141,527	3,177,053	3,210,582	المجموع

المصدر: معهد الاحصاء التركي

\*شهري نوفمبر، ديسمبر غير مشمولين

هذا التطور في العلاقات الاقتصادية يأتي بناءً على رغبة مشتركة خلال فترة ما بعد الثورة، ثُوجت بإنشاء مجلس التعاون المشترك، والتوقيع على سلسلة من الاتفاقيات في مجالات متعددة تشمل قطاعات التكنولوجيا والاتصالات والسياحة والطاقة والكهرباء، بالإضافة إلى تدشين اتفاق خط النقل المائي بين موانئ مارسين والإسكندرية التركية إلى موانئ الإسكندرية وبور سعيد المصرية.

وقد برحت تركيا على مدى دعمها وتقنها بقدرات الاقتصاد المصري رغم الصعوبات الكبيرة التي تواجهه في هذه المرحلة، وذلك من خلال فتح خط ائتمان لمصر بقيمة مليار دولار لتمويل الواردات المصرية من تركيا ودعم المشاريع في مصر، إلى جانب قرض بقيمة مليار دولار كانت مصر قد حصلت عليه أثناء زيارة أردوغان الأخيرة لمصر. وهناك توجه

لأن يتم إعلان عام مصر في تركيا سنة 2014، وأن يكون عام تركيا في مصر سنة 2015، ما يعني أن هناك تصوّراً مشتركاً لكي تشهد علاقة البلدين تحولاً كبيراً خلال فترة زمنية قصيرة.

التعاون العسكري والأمني

أجرى الطرفان في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2012، مناورات بحرية وجوية مشتركة لمدة أسبوع في شرق البحر المتوسط تحت عنوان "بحر الصداقة". وقد حلّت مصر مكان إسرائيل في هذه المناورات، وهي الثانية التي تُجرى بعد الثورة المصرية، حيث يحرص الطرفان على عمليات التصنيع العسكري المشترك خلال المرحلة القادمة، وعلى الاستفادة من الخبرات المتبادلة في مجال التقنيات العسكرية. وتم مؤخراً مناقشة موضوع بيع عدة طائرات استطلاع من دون طيار تركية إلى مصر طراز ANKA، كما تم الاتفاق على بيع 6 طرادات تدخل سريع متعددة المهام سيتم تصنيع نصفها في إسطنبول والنصف الثاني في الإسكندرية.

وفي الوقت الذي تتطور فيه العلاقة بين البلدين، يزداد الحديث في الغرب ولدى فئات عديدة من العالم العربي أيضاً عن تصور مسبق مفاده أن تقدم مصر إقليمياً سيدفع تركيا إلى الوراء، وأن هذا التعاون ما هو الا تعاون مرحلي طارئ سيتحول فيما بعد إلى تنافس صدامي بسبب الاختلاف في المعطيات والمصالح بين البلدين. لكن التصور التركي الرسمي لا ينظر إلى مصر الصاعدة كمنافس بل كشريك إستراتيجي؛ فصعود مصر بالنسبة لحكومة التركية يعني المساعدة على تحقيق الرؤية المشتركة للطرفين في الإطار الإقليمي، والعلاقة بهذا المعنى هي علاقة تكاملية.

وقد أشارت النظرة التركية، فإن الصعود المصري كقوة إقليمية من شأنه أن يحول التكامل مع تركيا إلى قوة إضافية. فالصعود الاقتصادي كما السياسي للقاهرة في هذا المجال هو عامل متفاعل مع الدبلوماسية التركية والرؤية التركية للمنطقة، يكمّلها ولا يتناقض معها.

ووفقاً للرؤية التركية أيضاً، فقد تم اختبار هذا المنطق لأول مرة في العدوان الأخير على غزة؛ حيث أثبت التعاون المصري-التركي مدى فعاليته ونجاحه، خاصة في ظل تعاون الوفد التركي الذي كان حاضراً في مصر حينها لمتابعة كل التفاصيل والعمل جنباً إلى جنب مع المصريين في مراجعة بنود وقف إطلاق النار، "من دون الالتفات إلى الجهة التي سيذهب إليها الفضل في تحقيقه طالما أن الهدف واحد".

## الرهان الجيوسياسي على العلاقة مع مصر

على الصعيد الجيوبوليتيكي، هناك تشابه بين الدولتين، فكلا البلدين يشكلان بحكم الطبيعة الجغرافية صلة وصل بين قارتين ويطلان على بحرين، وهما ملقي تقاطع إستراتيجي (مدخل ومخرج) لشبكة المواصلات البرية والبحرية والجوية والأنابيب (الطاقة) في محيطهما الإقليمي، ناهيك عن إشرافهما على أهم الممرات البحرية العالمية.

وتشكل كلا الدولتين ما يزيد عن 41% من مجمل حجم السكان في منطقة الشرق الأوسط، وبمجموع دخل قومي يبلغ حوالي التريليون دولار أي قرابة ثلث دخل المنطقة، ناهيك عن التشابه على المستوى الجيوسياسي من حيث الدور الريادي والمساهمة الحضارية والتاريخية.

البقاء دولتين بهذا الوزن الجيوسياسي على أي موضوع من شأنه أن يشكل إلى حد بعيد كتلة قادرة على حسم أي ملف إقليمي شائك، خاصة إذا ما توسع هذا الالقاء ليشكل قاطرة للعديد من الدول الأخرى في المنطقة أو يتسع ليشمل دول الثورات العربية والخليج والعراق لاحقاً.

وإذا ما تابعنا التطورات الجيوسياسية الحاصلة منذ اندلاع الثورة السورية، ونشوء محور إيراني يضم لبنان وسوريا والعراق بمصالح جيوسياسية معاكسة للمصالح التركية، يتناقض معها، ويحاول عزل تركيا جيوسياسياً واقتصادياً في الشمال وقطع التعاون التركي-الخليجي، والتركي-الشامي في الجنوب، فإن بروز مصر والانفتاح على مصر بهذا المعنى جاء في وقت حاسم جداً للأترارك، ولعل هذا ما يفسر في جزء منه على المستوى التكتيكي على الأقل الاندفاع التركي باتجاه مصر خصوصاً مع شعور أنقرة بأنها بانت وحيدة على الساحة في الملف السوري آنذاك، فلا الحلفاء والأصدقاء ساعدوها، ولا الخصوم والمنافسون سهلوا عليها المهمة. وعلى هذا، فإن دخول مصر على المعادلة الإقليمية كان مكسباً تركيا وفق هذه الحسابات.

على المستوى الإستراتيجي، وفي ظل التناقض الإقليمي والدولي المحموم لكسب مصر الجديدة، تكتسب الرؤية التركية والعلاقات الثنائية مع مصر بُعداً آخر. فهناك انطباع بأن الطرف الذي يستطيع أن يعمل مع مصر على أجندات مشتركة سيرجح كفة رؤيته للمنطقة نظراً لما تمثله مصر من معطيات جيو-إستراتيجية غالية في الأهمية إقليمياً ودولياً.

لا ينطلق الانفتاح على مصر بهذا الشكل وهذه السرعة من عقلية تشكيل المحاور، بقدر ما ينطلق من الانجداب الطبيعي نحو تأسيس علاقات متينة مع الدول الراسخة تاريخياً وجغرافياً وثقافياً في المنطقة وتتعزز بوجود ملفات مصالح مشتركة ورؤى متطابقة. هكذا هي توجهات الأترارك تجاه الكيانات التي تتمتع بهذا الخصائص، دون أن ينفي ذلك أن تركيا حريصة على نجاح الآلية الثانية كمقدمة لتكون هذه العلاقة بمثابة قاطرة لتوسيع دائرتها لتحول من آلية ثنائية إلى تجمع متعدد الأطراف يضم المزيد من الدول لاسيما التي شهدت ثورات ومنها تونس، وليبيا. ويمكن عندها لهذا التجمع أن يتحقق التكامل الإقليمي الشامل بانضمام الخليج كقوة مالية تتمتع بالثروات الطبيعية القادرة على تنمية المنطقة. وحتى إيران التي تتناقض مصالحها حالياً مع كل هذه الدول، من الممكن لها وفق الرؤية التركية أن تكون جزءاً من هذا التجمع الإقليمي البناء إذا غيرت سياساتها في وقت من المنتظر أن يكون لسوريا ديمقراطية دور مهم في المنطقة أيضاً.

ولذاك، فمن المهم جداً أخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار أثناء التأسيس لهذه المسيرة الجديدة بين الطرفين، خاصة أن الشراكة الإستراتيجية هذه سيترتب عليها تحولات جيوسياسية كبيرة إذا ما تم توظيفها بشكل صحيح؛ إذ سيكون بإمكان هذا التجمع الواسع الذي نشا عن نواة ثنائية (مصر وتركيا) أن يقود منطقة الشرق الأوسط، ويفرض أمراً واقعاً يحقق من خلاله الأمن والاستقرار والرخاء للمنطقة.

## مستقبل العلاقات التركية-المصرية

لا يمكن للمرأقب أن يخطئ المسعى التركي لتعزيز العلاقة بين البلدين، كما أن المراهنة على صعود مصر إقليمياً يُعد أمراً حاسماً في النظرة التركية للمنطقة في ظل الثقة على قدرة مصر في لعب دور كبير، وبالتالي إيجاد أجندات مشتركة تدار من قبل القوى الإقليمية في المنطقة.

كما لا يمكن للمتابع أن يتجاهل حجم وسرعة الانخراط التركي مع مصر الجديدة، لكن هذا الاندفاع الذي يأتي من خلفية إثبات حُسن النية والرغبة الصادقة في تطوير العلاقات بشكل عميق وجود الإرادة التنفيذية لا الكلامية فقط، قد يتحول إلى عبء لاحقاً، إذ غالباً ما تنشأ فجوة بين الطموح من حيث ما هو مأمول من هذه العلاقات الثنائية وبين ما يمكن تحقيقه أو ما يتم تحقيقه على أرض الواقع، وهو ما يؤدي في النهاية إلى خيبة أمل وتراجع، وهي مشكلة يعاني منها الأتراك في سياساتهم مؤخرًا.

فمن الملاحظ أن هناك عقبتين على الأقل حتى الآن تحولان دون تحقيق الأهداف المشتركة بشكل سريع:

- التحديات الداخلية الصعبة والكبيرة التي تواجهها مصر والتي على ما يبدو لا تزال في خضم استكمال ثورتها في ظل التحديات التي يفرضها وجود نفوذ للنظام السابق في محاور مفصلية من النظام المصري الحالي على الصعيد الإعلامي والاقتصادي والقضائي والأمني، ناهيك عن ممارسات المعارضة الحالية غير العقلانية، وعدم تمنع النخبة الجديدة الحاكمة بأية خبرات استثنائية في الحكم نتيجة العزل الذي فرضه النظام السابق عليها، وهي أمور تؤخر عملية انطلاق مصر نحو المسار الجديد وتستنزف طاقاتها وقدراتها، ويعنيها من ممارسة نفوذها وتأثيرها الإقليمي بشكل فعال، وسيكون من الخطأ على مصر أن تحاول أن تمارس نفوذاً على الصعيد الإقليمي في حين أن داخلاً لا يزال ضعيفاً هشاً ومنقسماً.
- على الجانب التركي، من الملاحظ أن التركيز الأساسي إلى جانب الشق السياسي يتم على العلاقات الاقتصادية. صحيح أن التركيز على هذا المعنى في ظل هذه الحقائق يُعد أمراً إيجابياً، لكنه في المقابل يعطي انطباعاً بأنه ذو طبيعة منفعية بحتة، كما أنه في ظل وضع مصر الحالي وحالة عدم التوازن التي تمر بها، يعطي انطباعاً آخر بأنه يتجه لأن يكون باتجاه واحد وليس باتجاهين، وهو ما على تركيا أن تنتبه إليه من حيث التوازن في العلاقة خاصة في المنافع المتبادلة.

مهما يكن الأمر، الأكيد أن مصر قوية ستغير المعادلة المحلية والإقليمية وستفرض واقعاً جديداً في المنطقة، ولن تكون تركيا اللاعب الوحيد المهم بحسب مصر إلى ساحتها؛ إذ سيكون التناقض على أشدّه بين مختلف القوى الإقليمية. وحده الاستقطاب السياسي الداخلي والأزمات المحلية والمصاعب الاقتصادية ستلعب دوراً حاسماً في تحديد ما إذا كانت مصر ستثير كفراً أم تتراجع لتنقوع كدولة ما دون وطنية حتى، وبالتالي إذا ما كان الرهان التركي سيكون في محله أم لا.

---

\* علي حسين باكير - باحث في منظمة البحث الإستراتيجية الدولية (USAIC)، أنقرة-تركيا.